الحياة
AL HAYAT
تجريبي

تحقيق الأمن الغذائي العربي رغم تقلّب الأسعار

الخميس، ٤ يونيو/ حزيران ٢٠١٥ (٠١:٠٠ - بتوقيت غرينتش)
النسخة: الورقية – دولي

حافظ غانم
آخر تحديث: الخميس، ٤ يونيو/ حزيران ٢٠١٥ (٠١:٠٠ - بتوقيت غرينتش)

شهدت الفترة منذ العام 2006 أحد أعلى تقلبات أسعار الغذاء العالمية. ويتوقع معظم المراقبين استمرار اتجاه ارتفاع الأسعار وتقلبها على المدى المتوسط.

يتأثر العالم العربي على وجه الخصوص بهذه التطورات، فهو أكبر مستوردي الحبوب في العالم، ويعتمد على الأسواق العالمية لتلبية 50 في المئة من حاجته للسعرات الحرارية، ويعاني من عجز هائل في البقوليات والسكر والدهون والزيوت. وبسبب ازدياد عدد السكان وندرة المياه والأراضي الصالحة التي تواجهها الزراعة العربية، يُتوقع أن يزداد هذا الاعتماد على الواردات بحيث يتم استيراد نحو ثلثي الغذاء المستهلك في البلدان العربية بحلول عام 2030.

جميع البلدان العربية تقريباً تعتمد إلى حد كبير على الواردات من أجل أمنها الغذائي والتغذية. وهذا يطرح تحديات معينة خلال فترات التقلب الكبير في الأسواق العالمية. وتواجه البلدان المستوردة نوعين من المخاطر: خطر الارتفاعات الحادة في الأسعار وخطر حدوث اضطراب في الإمداد. والطلب في البلدان العربية على واردات الأغذية، خصوصاً الحبوب، ليس مرناً، أي أنها غير قادرة على تخفيض الواردات رداً على زيادة الأسعار، ولذلك يتعين عليها أن تتحمل الأثر الكامل لارتفاع الأسعار. وفي أوقات النواقص تفرض البلدان المنتجة أحياناً حظراً على الصادرات. لذلك قد تكون البلدان العربية غير قادرة على الوصول إلى واردات الأغذية بأي سعر. كما أن واردات الأغذية قد تتوقف بسبب الحرب أو النزاع المدني أو الكوارث الطبيعية.

وبالنسبة إلى التأثر بتقلب أسعار الغذاء، يمكن تقسيم البلدان العربية إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى هي الأكثر تأثراً بصدمات الأسعار والإمدادات، وهي البلدان الشديدة الاعتماد على الواردات وتواجه في الوقت ذاته قيوداً ملزمة على الموارد المالية والعملة الأجنبية، وتشمل بلداناً مثل مصر والأردن ولبنان وتونس. والمجموعة الثانية أقل تأثراً بصدمات الأسعار لأن لديها موارد مالية واحتياطات دولية كافية، لكنها عرضة لصدمات الإمدادات لأنها تعتمد إلى حد كبير على الغذاء المستورد، وهي تشمل بلداناً مثل الكويت والسعودية والإمارات. والمجموعة الثالثة هي الأقل تأثراً لأنها أقل اعتماداً على السوق الدولية من أجل الأمن الغذائي، ويمكن أن تشمل المغرب وسورية (في أزمنة السلم المدني).

يجب أن تطور البلدان العربية استراتيجيات لحماية أمنها الغذائي في عالم يعاني من ارتفاع الأسعار

وتقلبها. والاحتفاظ باحتياطات غذائية أكبر هو خيار ممكن. وعلى البلدان أن تحافظ على احتياطات طوارئ لمساعدة الفئات الأكثر تعرضاً، من دون إعاقة النمو العادي لسوق القطاع الخاص المطلوب من أجل الأمن الغذائي على المدى الطويل.

على رغم أن البلدان العربية هي أكبر مستوردي القمح في العالم، فقد كانت مصر الوحيدة بين الدول العشر الأوائل في امتلاك احتياطات قمح عام 2010 (وهي بالترتيب: الصين، الولايات المتحدة، الهند، روسيا، الاتحاد الأوروبي، كندا، مصر، إيران، أوستراليا، أوكرانيا). وهذا يتغير، لأن بلداناً عربية عدة تستثمر في أهراءات من أجل الاحتفاظ بكميات أكبر من مخزونات الطوارئ. لكن ذلك يمكن أن يكون مكلفاً. وتقدر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والبنك الدولي أن تخزين طن واحد من القمح يكلف 2.15 دولار في الشهر. لذلك هناك حاجة لتقييم تكاليف وفوائد الاحتفاظ باحتياطيات طوارئ أكبر.

ثمة مجال آخر يستحق عناية خاصة من مستوردي الغذاء العرب هو استعمال الأسواق المالية من أجل خفض المخاطر. وتستعمل بلدان حول العالم في شكل متزايد أدوات إعاقة المخاطر المالية للتأمين ضد التقلبات. فقد استعملت المكسيك مثلاً هذه الأدوات لتثبيت سعر وارداتها من الذرة وتجنب «أزمة تورتيا» أخرى. والعقود الآجلة هي إحدى وسائل إدارة مخاطر أسعار السلع، وهي تفرض على المشتري شراء كمية ثابتة بسعر محدد في تاريخ آجل مقرر سلفاً، وعليه الحصول على ائتمانات أو ضمانات لتغطية قيمة العقد.

وهناك بديل آخر جذاب في شكل خاص للبلدان التي لا تحصل بسهولة على ائتمان، هو استعمال العقود الاختيارية، التي تعطي المشتري الحق، لكن لا تلزمه، في شراء كمية ثابتة من السلع بسعر محدد في تاريخ آجل معين. وهي تعمل كتأمين ضد ارتفاع الأسعار إذ يمكن للمشتري أن يقرر عدم استعمال الخيار وبذلك يخسر فقط قسط التأمين الذي يدفع مقدماً نقداً.

زيادة الإنتاج المحلي بدعم صغار المزارعين

يمكن أيضاً التقليل من التعرض لتقلب الأسواق الدولية بزيادة الإنتاج المحلي. لكن إنتاج الغذاء في البلدان العربية محدود بندرة الأراضي والموارد المائية. ويزداد الضغط على الأراضي مع استمرار النمو السكاني، بحيث يتوقع أن تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة عام 2050 نحو 0.12 هكتار فقط لكل فرد، وهذا يشكل هبوطاً بنسبة 60 في المئة عن مستوياتها في نهاية القرن العشرين. وللمقارنة، تبلغ حصة الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة اليوم في أوروبا (حيث لا يشهد عدد السكان نمواً) 0.4 هكتار. ومنذ عام 1950 هبطت حصة الفرد من الموارد المائية المتجددة في العالم العربي بنحو 75 في المئة، ومن المتوقع أن تنخفض 40 في المئة بحلول عام 2050 حتى من دون تحليل عوامل الأثر المحتمل لتغير المناخ. والآن تبلغ حصة الفرد من المياه في العالم العربي أقل من 850 متراً مكعباً، بالمقارنة مع معدل عالمي مقداره 6300 متر مكعب.

ومع ذلك، ما زال في الإمكان إدخال تحسينات على الأمن الغذائي من خلال دعم الإنتاج المحلي للغذاء، خصوصاً من قبل صغار المزارعين والعائلات المزارعة.

تعتمد غالبية الزراعة العربية على صغار المزارعين. ومع أن المزارع العائلية الصغيرة (أقل من خمسة هكتارات) تشكل نحو 84 في المئة من الحيازات، فهي لا تشكل إلا 25 في المئة من المساحة المزروعة. هذا يعني أن نحو ثلاثة أرباع الأراضي تخضع لكبار المزارعين أو لشركات كبرى. هذا يعكس الطبيعة المزدوجة للزراعة في العالم العربي، حيث تعمل أعداد كبيرة من المزارع العائلية إلى جانب هيئات كبيرة وأكثر حداثة. المقلق أن الحكومات العربية أهملت الزراعة العائلية وركزت على تطوير الزراعة العصرية الواسعة النطاق. فعلى سبيل المثال، استثمرت الحكومة المصرية مبالغ ضخمة في مشروع الوادي الجديد (توشكى) الذي يهدف إلى ري نحو ربع مليون هكتار من الأراضي الصحراوية من خلال بناء قناة بطول 150 كيلومتراً تمدها بالمياه من بحيرة ناصر جنوب أسوان. وغالباً ما تكون لهذه المشاريع الكبرى تأثيرات اقتصادية واجتماعية وبيئية ملتبسة.

من الضروري أن يكون دعم المزارعين الصغار والعائليين عنصراً رئيسياً في أي حزمة سياسات تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي وخفض وطأة الفقر.

الاستثمار الدولي

الاستثمار الزراعي في بلدان أخرى يمكن أن يشكل عنصراً مهماً في استراتيجية الأمن الغذائي العربي. وسيساهم ذلك في زيادة إنتاج الغذاء العالمي وكمية الغذاء المتوافر في السوق الدولية، ما يساعد في تثبيت الأسعار وضمان إمدادات مستمرة. و

ويوفر الاستثمار الزراعي الخارجي فرص ربح جديدة للقطاع الخاص. وقد بلغت قيمة واردات الغذاء إلى العالم العربي نحو 65 بليون دولار عام 2011، وهذا يشمل نحو 23 بليون دولار لواردات الحبوب، و10 بلايين دولار لواردات اللحوم، و8.6 بليون دولار لواردات الزيوت والبذور الزيتية، و6.6 بليون دولار لواردات الحليب ومنتجات الألبان، و6 بلايين دولار لواردات السكر، و3.8 بليون دولار لواردات الفواكه، و1.8 بليون دولار لواردات الخضار. هذا يعني أن البلدان العربية تمثل سوقاً ضخمة للمنتجات الغذائية مع إمكان تحقيق أرباح. ومن خلال الاستثمار بالزراعة في البلدان النامية والبيع إلى أسواقها المحلية، يمكن للقطاع الخاص العربي الاستفادة من الطلب الضخم والإمكانية الكبيرة لتحقيق أرباح.

تم التركيز حتى الآن على زيادة الإمدادات الغذائية، ولكن يمكن أيضاً تحسين الأمن الغذائي ونوعية التغذية بترشيد الاستهلاك وتخفيض الهدر.

*** نائب رئيس البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المدير العام المساعد في «فاو» سابقاً.**

*** الصفحة تنشر بالاتفاق مع مجلة «البيئة والتنمية»**